دار الحياة
www.daralhayat.com

المغرب :كشف مقبرة جماعية في ثكنة عسكرية ضمّت جثث ضحايا قلاقل مدنية عام ١٩٨٤

<

<الرباط - محمد الأشهب الحياة - ٠٨/٠٥/٠١ //

أفادت مصادر حقوقية أن الرفات التي عثر عليها في مقبرة جماعية في ثكنة قوات» الاحتراز المدني» في الناضور على البحر المتوسط شمال غربي العاصمة المغربية، قد تكون لضحايا قلاقل مدنية عرفتها المدينة في عام ١٩٨٤.

وأوضح بيان للمجلس الاستشاري لحقوق الانسان الذي عُهد إليه طي ملفات الانتهاكات الجسيمة لأوضاع حقوق الانسان في البلاد، أن استخراج رفات ١٥ شخصاً عُثر عليها خلال عمليات حفر كانت تجري في الثكنة العسكرية، تم برعاية الإدعاء العام والشرطة القضائية وخبراء علميين، ونُقلت الجثث الى مستودع الأموات لمباشرة تحليلات للتعرف على هويات أصحابها، وأسباب وظروف وفاتهم ودفنهم هناك.

بيد أن قرائن قوية تدفع في اتجاه الربط بين دفن تلك الجثامين وأحداث اضطرابات عام ١٩٨٤. خصوصاً وقد سبق العثور على مقابر مماثلة في ثكنات للقوات نفسها في الدار البيضاء، غير ان المجلس الاستشاري لحقوق الانسان أكد ان تحرياته كانت قادت في وقت سابق استناداً الى خلاصات هيئة الإنصاف والمصالحة الى حصر أعداد الضحايا في أحداث الناضور في ١٦ شخصاً دعت الى الكشف عن مصيرهم.

وكانت وقائع القلاقل الدينية في سنوات ١٩٩٠ و١٩٨٤ و١٩٨١ و١٩٦٥ شكلت محاور عمل هيئة الإنصاف والمصالحة الذي استغرق المرحلة من عام ١٩٥٦ الى ١٩٩٩ تاريخ رحيل الملك الحسن الثاني. وقدم معتقلون سابقون وضحايا ممارسات التعذيب إفادات عن معاناتهم في أجهزة الاعلام الرسمية.

على صعيد آخر، كشف وزير الداخلية المغربي شكيب بن موسى ملابسات حريق مصنع الأفرشة الذي أودى بحياة ٥٥ شخصاً السبت الماضي في الدار البيضاء. وقال أمام مجلس المستشارين إن الحريق «قد يُعزى إلى رمي أحد العمال سيجارة مشتعلة»، مضيفاً أن اصلاحات أجريت على المصنع من دون الحصول على ترخيص السلطات أعاقت أعمال إطفاء الحريق نتيجة وجود ورشة نجارة في الطابق السفلي للعمارة التي تضم المصنع، إضافة الى كميات كبيرة من المواد الأولية التي تدخل في صنع الأفرشة التي كانت مكدسة في الممرات وعلى السلالم. وأعلن اتخاذ الحكومة تدابير اجرائية لضمان السلامة المهنية والوقاية من الحوادث في المصانع كافة. ودعا إلى معاودة النظر في القوانين السارية المفعول المرتبطة بالوضع القانوني للوقاية من الأخطار الصناعية.

يذكر أن مصنع الأفرشة كان مصنّفاً ضمن الدرجة الثالثة، وكان يعمل فيه أكثر من 120 شخصاً، من بينهم ٥٠ امرأة، ٩ منهن فقط مصرح بهن لدى المصالح المختصة في مندوبية العمل. كما أن الحريق لم يتم السيطرة عليه إلا بعد حوالي ٨ ساعات من اندلاعه، ما تسبب في ارتفاع أعداد الضحايا. وقالت مصادر قضائية إن تحقيقات تجرى مع أصحاب المصنع حول خلفيات اندلاع الحريق وغياب اجراءات السلامة.

من جهة ثانية، دعا العاهل المغربي الملك محمد السادس إلى صون حقوق السجناء وحفظ كرامتهم والنهوض بأوضاع السجون في البلاد. جاء ذلك لدى تعيينه مسؤولاً أمنياً كبيراً في منصب استُحدث للمرة الأولى، هو منصب المندوب العام لإدارة السجون ومعاودة الادماج.

وحرص الملك محمد السادس لدى تعيينه المدير العام السابق للأمن الوطني حفيظ بن هاشم في هذا المنصب على حض المسؤولين على «التزام تدبير احترافي دقيق وصارم وتوفير الظروف الملائمة لدمج المعتقلين في السجون». كما أعلن إنشاء منصبي إدارة سلامة السجناء (أُسندت إلى سفيان أوعمرو) وإدارة العمل الاجتماعي (عُيّن فيها مصطفى حلمي.(

وربط مراقبون بين التعيينات التي ارتدت طابعاً أمنياً وإدارياً واجتماعياً وفرار تسعة معتقلين من سجن القنيطرة ينتسبون إلى تنظيمات متطرفة كانوا مدانين بأحكام تراوحت بين الإعدام والسجن المؤبد و ٢٠ سنة على خلفية الهجمات الانتحارية في الدار البيضاء عام ٢٠٠٣.

©2006 Media Communications Group مجموعة الاتصالات الإعلامية